



International Monetary Fund
700 19th Street, NW
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي 15/587
للتشر الفوري
28 ديسمبر 2015

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 مع جيبوتي

في 4 ديسمبر 2015، اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مناقشاته المعنية بمشاورات المادة الرابعة¹ مع جيبوتي، ونظر في تقييم خبراء الصندوق وأقره دون عقد اجتماع لهذا الغرض.²

تواصل جيبوتي استراتيجيتها لتطوير البنية التحتية ومرافق الموانئ لتشجيع النمو السريع والحد من الفقر. وقد استمر النمو الاقتصادي بوتيرة سريعة في عام 2014، مدفوعا بزخم المشروعات الاستثمارية الكبرى. غير أن الفقر لا يزال منتشرًا والبطالة مستمرة. وعلاوة على ذلك، يشير ارتفاع المديونية الخارجية إلى أن فرصة الحصول على قروض إضافية محدودة للغاية.

وقد بلغ الاستثمار الكلي 44% من إجمالي الناتج المحلي في 2014 ويُتوقع أن يبلغ ذروته عند معدل 57% في الفترة 2015-2016. وتشير التوقعات إلى ارتفاع نمو إجمالي الناتج المحلي من 6% في 2014 إلى حوالي 6.5% في 2015-2016 وإلى 7% في 2017-2019. ويُتوقع أن يبلغ معدل التضخم 3% في 2015 وحوالي 3.5% في 2016-2018 نظرا لارتفاع الطلب على الإسكان والخدمات نتيجة لزيادة الإنفاق على البنية التحتية.

وقد بدأ الإنفاق المرتفع على الاستثمارات العامة يفرض ضغوطا كبيرة على المالية العامة والدين الخارجي. فمن المتوقع أن يرتفع عجز المالية العامة على أساس الالتزام من 12.2% من إجمالي الناتج المحلي في 2014 إلى 16.5% في 2015، ثم يتراجع إلى 11.4% في 2016 تمشيا مع نمط الإنفاق الاستثماري. وانعكاسا للاقتراض المرتفع بشروط غير ميسرة، وصل مجموع الدين العام والمضمون من الحكومة إلى 60.5% من إجمالي الناتج المحلي في 2014 ومن المتوقع أن يواصل الارتفاع في الأجل القصير، ليصل إلى ذروة قدرها 80% في عام 2017. وسيستع عجز الحساب الجاري من 25.6% من إجمالي الناتج المحلي في 2014 إلى 31% في 2015، نتيجة لارتفاع حجم الواردات من السلع الرأسمالية، قبل أن يتراجع إلى 14% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة 2017-2019 بعد استكمال معظم المشروعات الاستثمارية الكبرى. وسيجري تمويل العجز من خلال القروض والاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

² يتخذ المجلس التنفيذي قراراته وفقا لإجراءات انقضاء المدة عندما يتفق أعضاؤه على إمكانية النظر في الاقتراح المقدم دون عقد مناقشات رسمية لهذا الغرض.

ومن المتوقع أن يظل إجمالي الأصول الخارجية مرتفعا لدى البنك المركزي، مما يسمح لمجلس العملة بتحقيق التغطية الكاملة على امتداد الفترة 2015-2020. وقد تراجعت حافطة قروض البنوك التجارية مع ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى أكثر من 22% من مجموع القروض في يونيو 2015.

تقييم المجلس التنفيذي

يواصل النمو الاقتصادي تحقيق زخم أكبر في جيبوتي، مدفوعا بالبرنامج الطموح للاستثمار في البنية التحتية. ويدعو خبراء الصندوق السلطات إلى تعزيز قدرة القطاع العام على إدارة برنامج الاستثمار، بما في ذلك تقييم المشروعات الاستثمارية ومتابعتها. ويوصي الخبراء بترتيب المشروعات المقترحة حسب الأولوية، تبعا للطاقة الاستيعابية المتاحة ومع مراعاة قيود الموارد، وإجراء تحليلات للتكلفة والعائد قبل تنفيذ أي مشروع. ومن شأن التعجيل بإصلاح المؤسسات العامة التي ستدير المشروعات الاستثمارية الكبرى، بغية رفع كفاءتها وتحسين وضعها المالي، أن يضمن مقومات الاستثمارية التجارية لهذه المشروعات وتخفيض الالتزامات الاحتمالية في الموازنة العامة.

ويؤدي التمويل غير الميسر لبرنامج الاستثمار إلى تفاقم المخاطر العالية الناجمة عن حالة المديونية الحرجة في جيبوتي، كما ينشئ مخاطر أمام استمرارية أوضاع المالية العامة. ومن ثم، يحث خبراء الصندوق السلطات على اتخاذ خطوات تضمن وضع المالية العامة والدين الخارجي على مسار قابل للاستمرار. ولتحقيق هذا الهدف، يحث خبراء الصندوق السلطات على توخي الحذر في الحصول على قروض إضافية والحد من الاقتراض بشروط غير مُيسرة. ومن المهم بالمثل تعزيز القدرة على إدارة الدين، بما في ذلك مراقبة الالتزامات الاحتمالية، وتحسين عملية التنسيق بين الوحدات الحكومية المسؤولة عن التعاقد على الديون ومراقبتها وخدمتها.

ويثني خبراء الصندوق على السلطات لتنظيمها مؤتمر الضرائب الناجح في يونيو 2015 بمشاركة كل الأطراف المعنية، ولا سيما القطاع الخاص والمجتمع المدني. ويؤكد خبراء الصندوق الحاجة إلى تصميم وتنفيذ إصلاحات ضريبية شاملة في ضوء توصيات المؤتمر. ومن الضروري أن يتم تطبيق نظام ضريبي يتسم بالبساطة والشفافية ويضع حدا للإعفاءات الضريبية ويحقق تكافؤ الفرص أمام جميع المستثمرين.

ويعرب خبراء الصندوق عن قلقهم إزاء ضعف القطاع المصرفي، وخاصة ما شهده مؤخرا من زيادة في القروض المتعثرة وانخفاض في العائد على حقوق المساهمين. ومن الأولويات في هذا الصدد تعزيز الرقابة المصرفية واعتماد التدابير اللازمة لمعالجة المشكلات التي تواجه البنوك المتعثرة. وفضلا على ذلك، يشير خبراء الصندوق إلى أن فرص الحصول على الخدمات المالية لا تزال محدودة رغم ارتفاع عدد البنوك. وتمثل خطط السلطات الرامية إلى إنشاء صندوق لضمان الائتمان وتطوير التمويل الأصغر تطورا جديرا بالترحيب يتعين التعجيل بتنفيذه من أجل تعزيز الاحتواء المالي. ويتعين أيضا تعزيز الأدوات اللازمة لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد استفادت جيبوتي من الأخذ بترتيب مجلس العملة. ومن ثم يُتوقع أن تتحسن القدرة التنافسية من خلال تخفيض تكلفة المرافق وتطوير رأس المال البشري.

ويثني خبراء الصندوق على السلطات لاعتمادها "استراتيجية تعجيل النمو لتوفير فرص العمل"، ويوصون بتحديد المشروعات ذات الأولوية التي تشجع النمو الاحتوائي من خلال توفير فرص العمل والحد من الفقر. ويتعين اتخاذ تدابير معززة لحماية الفقراء. وأخيرا، يمكن توفير فرص العمل وتعزيز النمو الاحتوائي والمستقر من خلال تنويع النشاط الاقتصادي ليشمل قطاعات أكثر كثافة في استخدام العمالة مثل صيد الأسماك والسياحة.

جيبوتي: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة

(الحصة في الصندوق: 15.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة) (السكان: 0.939298 مليون نسمة؛ 2014)

(نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاسمي: 1 383 دولارا أمريكيا؛ 2010) (معدل الفقر: 79%؛ 2012)

(معدل البطالة: 48.4%؛ 2012) (الصادرات الرئيسية: الخدمات المتعلقة بالموالي)

توقعات		تقديرات						
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
(التغير السنوي %)								
الحسابات القومية								
6.0	7.0	7.0	7.0	6.5	6.5	6.0	5.0	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير السنوي %)
3.0	3.0	3.5	3.5	3.5	2.7	2.9	2.4	أسعار المستهلك (المتوسط السنوي)
3.0	3.0	3.0	3.0	3.0	2.7	2.8	2.5	أسعار المستهلك (نهاية الفترة)
(% من إجمالي الناتج المحلي)								
الاستثمار والادخار								
26.6	27	30.9	33.4	53.6	60.1	44.1	40.5	مجموع الاستثمارات الرأسمالية الثابتة
17.8	17.8	19.3	20.2	28.7	30	24	26.9	خاص
8.8	9.2	11.6	13.2	24.9	30.1	20.2	13.7	عام /1
13.6	14.4	16.4	18.6	27.8	29.1	18.5	17.3	إجمالي المدخرات القومية
13.1-	12.6-	14.5-	14.8-	25.8-	31-	25.6-	23.3-	رصيد الإدخار/الاستثمار
الموارد العامة								
27.2	28.3	29.4	33.9	36.2	37.1	30.9	31.8	مجموع الإيرادات والمنح
17.3	17.3	17.6	18.1	18.7	19.3	18.6	19.8	منها: الإيرادات الضريبية
27.3	29	32.3	35.1	47.6	53.6	43.1	37.7	النفقات وصافي الإقراض
18.5	19.8	20.8	21.9	22.8	23.5	22.9	24	منها: النفقات الجارية
8.8	9.2	11.6	13.2	24.9	30.1	20.2	13.7	النفقات الاستثمارية
23.4	24.2	25.2	26.5	28	29.4	26.3	27.4	مجموع الإيرادات (ما عدا المنح)
0.1-	0.7-	3-	1.2-	11.4-	16.5-	12.2-	5.9-	الرصيد الكلي (على أساس الالتزام، بما فيه المنح)
0.1-	1.1-	3.4-	1.6-	11.9-	17-	12.7-	6.9-	الرصيد الكلي (على أساس نقدي، بما فيه المنح)
2.1	2.1	0.9	2.3-	1.4-	2.6	3.8	5.9	التمويل المحلي
1.9-	1-	2.5	3.9	13.3	14.4	8.9	1.0	التمويل الخارجي
0.0	0.4-	0.4-	0.5-	0.5-	0.6-	0.5-	1.0-	التغير في المتأخرات المحلية (انخفاض -)
3.9-	4.8-	7.2-	8.6-	19.7-	24.2-	16.8-	10.3-	الرصيد الكلي (ما عدا المنح)
(التغير السنوي %)								
القطاع النقدي								
1.1	1.1	4.1	10.3	8.0	0.0	1.8-	27.2	صافي الأصول الأجنبية
20.1	26.2	24.1	11.6	15	37.4	42.6	36.9-	صافي الأصول المحلية
15.0	18.0	18.0	16.0	14.0	12.0	8.6	15.6	المطالبات على القطاع الخاص
9.2	10.4	10.7	10.7	10.2	9.4	6.5	6.9	النقود بمعناها الواسع
1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	سرعة تداول النقود بمعناها الواسع (النسبة)
			متوسط سعر الفائدة على الإقراض التجاري (%)
(بملايين الدولارات الأمريكية)								
القطاع الخارجي								
870	800	741	684	642	601	511	485	الصادرات من السلع والخدمات
1339-	1249-	1203-	1173-	1325-	1318-	1022-	913-	الواردات من السلع والخدمات
468-	449-	462-	489-	683-	718-	511-	428-	رصيد السلع والخدمات
13.1-	12.6-	14.5-	14.8-	25.8-	31-	25.6-	23.3-	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
10.8	10.8	9.8	9.7	8.5	8.6	9.1	19.7	الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)
1937	1901	1838	1689	1506	1142	833	704	رصيد الدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة
68.6	73.5	78.3	79.6	78.7	65.7	52.5	48.4	رصيد الدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة (% من إجمالي الناتج المحلي)

460	479	495	476	399	350	381	411	إجمالي الاحتياطيات الرسمية
3.7	4.3	4.8	4.7	4.1	3.2	3.5	4.8	(بعدد شهور الواردات من السلع والخدمات في العام التالي)
1281	1209	1140	1076	1015	958	903	835	إجمالي الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية
10.2	10.8	11	10.7	10.4	8.7	8.2	9.8	(بعدد شهور الواردات من السلع والخدمات)
								بنود للتذكير:
502 137	459 917	417 310	376 820	340 260	308 688	282 228	258 658	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الفرنكات الجيبوتية)
109	109	109	109	109	109	110	107	غطاء مجلس العملة (%)
42.8	40.8	38.4	36.3	34.9	34.1	32.9	32.4	نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي (%)
177.7	177.7	177.7	177.7	177.7	177.7	177.7	177.7	سعر الصرف (فرنك جيبوتي/ دولار أمريكي) نهاية الفترة
...	102.3	96.4	95.8	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (المتوسط السنوي، 2005 = 100)
...	6.2	0.5	0.3	(التغير %؛ انخفاض سعر الصرف -)
						0.93929	0.91371	
1.10857	1.07837	1.049	1.02043	0.992635	0.965598	8	4	السكان (بالملايين)

المصادر: سلطات جيبوتي؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
/1 القطاع العام يقتصر على الحكومة المركزية.